الحزب الوطنى الديمقراطى
الأمانة العامة
لجنة الشئون الاقتصادية والمالية

بسم الله الرحمن الرحيم

لقاء العمل السنوى الرابع
حـــول
القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى
التحديات الجديدة ومداخل المواجهة

٢٩ - ٣٠ يناير ١٩٩٥

التجارة الخارجية لمصر : « مدى إمكانيات تحقيق واستمرار القدرة التنافسية فى ظل التحديات الجديدة ومداخل المواجهة »

ورقه مقدمة من
مركز بحوث ودراسات التجارة الخارجية
جامعة حلوان

مقدمة :

عقد مركز بحوث ودراسات التجارة الخارجية بجامعة حلوان ورشة عمل خلال الفترة من ٨ - ١٠ يناير ١٩٩٥ تحت رعاية أ.د محمد محمود الجوهرى رئيس الجامعة ،

« حول موضوع التجارة الخارجية لمصر : مدى إمكانيات تحقيق واستمرار القدرة التنافسية فى ظل التحديات الجديدة و مداخل المواجهة »

وقد تركز النقاش خلال الجلسات على محاولة بلورة العديد من القضايا التى تشكل التحديات الجديدة ومداخل المواجهة فى إطار المناخ الاقتصادى ، محالة للوقوف على سبل دعم القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى من خلال قطاع التجارة الخارجية ، وقد تناول النقاش المحاور التالية :

١- الإطار العام للقدرة التنافسية والتحديات على المستوى المحلى والعالمى .
٢- التكتلات الدولية وتأثيرها على القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى .
٣- القدرة التنافسية للقطاع الزراعى .
٤- القدرة التنافسية للقطاع الصناعى .
٥- القدرة التنافسية لقطاع البترول .
٦- القدرة التنافسية لصناعة الغزل والمنسوجات .
٧- العلاقة التبادلية بين القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى وتخفيض قيمة العملة .
٨- العلاقة التبادلية بين القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى وسوق رأس المال .
٩- العلاقة التبادلية بين القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى والاستثمار الأجنبى المباشر .
١٠- القدرة التنافسية لقطاع السياحة .
١١- القدرة التنافسية لقطاع الخدمات (المصارف) .

توصيـــــات

بناء على مـادار من مناقشات ومـا ابدى من ملاحظات فى كل الموضوعات والمحاور المطروحه للبحث والنقاش يمكن اجمال مانم التوصل اليه من توصيات فيما يلى :

اولا فيما يتعلق بالجودة :

(١) وضـع برامـج زمنيـة لتأهيل المشروعات ، بمـا يمكنهـا من الحصـول على المسـتويات المطلوبة من الجودة ، على أن يترك لكل منشأة وضع هذا الاطار وكيفية تحقيقه ، والوسائل المؤديه اليه ، وبما يمكن المحاسبة وتحديد المسئولية . لذلك لاينبغى أن يترك ذلك الى المجهودات الفردية للمنشآت ، بل أن يكون ذلك فى إطار حملة قومية على المستوى الكلى .

(٢) مساعدة هذه المنشأت وذلك من خلال وجود الحوافز المؤهلة لذلك مثل :

(أ) الأعفاء الضريبى النسبى .

(ب) خفض أقساط التأمين .

(جـ) تخفيض فى الرسوم الجمركية وغيرها .

(٣) أهمية وضرورة الاستفادة من الدراسات والبحوث المرتبطة بالجودة من خلال المركز البحثية المختلفة ، والتى توصلت نتائجها العلمية الى مؤشرات إيجابية ، ولكنها للأسف لم تخرج حيز التنفيذ .

(٤) إن التعامل فى ظل هذا المناخ الجديد يستلزم :

(أ) الاهتمام بالمشروعات المشتركة ، على أنه وسيلة للحصول على أفضل التكنولوجيات المتاحة ، وضمان إيجاد ومراقبة الجودة بما يتمشى مع المتطلبات العالمية ، طالما أنه يصعب تحقيق هذه المستويات إ ذا مانم الإعتماد على إنتاج أى منتج من البداية إلى النهاية .

(ب) دور الاستثمار الأجنبى المباشر فى تسهيل ذلك ، حيث أنه يقوم بنفس الدور ويسهل إيجا د هذه المستويات والوصول الى الجودة المطلوبة وإمكانية التنافس عالميا .

(٥) على الرغم من أن الجودة مفهوم عريض ويعتمد على العديد من المتغيرات الفنية ، إلا أن العنصر البشرى مازال يعد الأكثر أهمية وزنا فى التأثير عليها ، الأمر الذى يستلزم إعطائه المزيد من العناية وبما يمكن من تحقيق الميزة التنافسية .

(٦) أهمية وضرورة وجود مراكز للبحوث والتطوير فى الوحدات الانتاجية ، وعلى المستوى القومى ، باعتبارها الأساس لعمل الدراسات المختلفة المرتبطة بتحسين المنتج ورفع كفاءته ، والعمل باستمرار على التطوير ، حتى يمكن ملاحقة التطور العالمى فى هذا المجال .

ثانيا : فيما يتعلق بالأجراءات والتكاليف الغير مرتبطه بالكفاءة :

١ـ الغاء الرسوم والمصاريف الاداريه التى يتم فرضها تحت مسميات مختلفه ، مما يزيد من التكاليف ويبعد الصادرات المصريه عن تحقيق ميزة تنافسية فى السوق العالمى ، وهى كما سبق ذكره مجموعات متعددة ، وان كان كل منها محدود التأثير ، الا ان الأثر التراكمى أو الأجمالى لها يضيف عبأ على المصدرين .

٢ـ أهمية وضرورة الغاء الضريبه على الأنشطة التصديريه لمده لاتقل عن خمسة سنوات ، بما يزيد من فرص خفض التكاليف وامكانيه دخول الصادرات المصريه الى الأسواق المختلفه.

لقد تم بالفعل الغاء أو خفض العديد من هذه المصروفات (فى سنة ١٩٩٤ وحدها تم الغاء أو تخفيض أكثر من عشرين بندا من البنود والتكاليف) ، وهو يوضح على الأقل مدى تعدد هذه المصروفات والتكاليف ، ومدى تداخل العديد من الأجهزه المختلفة فى التأثير على ارتفاع الرقم الأجمالى لها .

ثالثا : فيما يتعلق بالتكيف مع النظام الاقتصادى الدولى الجديد :

١ـ ان الدعم وان كان له اثره فى تشجيع الصادرات وتحسين الموقف التنافسى فى ظل الاستثناءات الممنوحه بالجات ، الا انه لاينبغى ان تكون سياسه دائمه ، لذلك ينبغى :

أ. ان يكون ذلك فى مرحله التصدير وليس الانتاج من أجل تشجيع التصدير ، وعدم خلق خلل أخر فى مرحله الانتاج .

ب ـ ان يرتبط ذلك بالنتيجه والتقييم المستمر ، بمعنى ان يحقق عائدا اضافيا فى التصدير .

جـ ـ ان يتم تمويله بما لايؤدى الى خلق خلل آخر ، ويمكن الاعتماد على رسوم الواردات لتمويل هذا الدعم .

د- ان دعم هذه الصادرات يمكن ان يتم من خلال ضمان أئتمان وتأمين الصادرات ، بما يمكن من خفض هذه التكلفه . ويمكن لشركات التأمين المصريه المساهمه فى هذا الدعم ، وتحمل الدوله عبأ هذه المخاطره ، ان ذلك يمثل اضافه أخرى تدعم هذه الصادرات وتقوى من القدره التنافسية لها فى الأسواق العالميه .

٢- ان زيادة معدلات النمو للصادرات لاينبغى ان يكون قاصرا على الجهود العاديه لتشجيعها، وخلق صناعات جديدة ، مرورا بالأجراءات التقليديه لحمايتها . ان الاقتصاد العالمى اصبح لايعمل بهذه الطريقه فى ظل عالم ديناميكى ، لا يحتمل هذا السلوك . لذلك ينبغى التكيف مع الاقتصاد العالمى والمتغيرات به من خلال :

أ- أهمية دور الأستثمار الأجنبى فى خلق صناعات تصديريه جاهزه ، تقوم على اعتبارات الكفاءة وتتلاشى الحلول التقليديه لاقامه هذه الصادرات وحمايتها .. الخ ثم المطالبه بوضع برنامج زمنى لخفض القيود عليها .

ب - دور التعاون المشترك فى التجارة الخارجية من خلال الانتاج المشترك والتجارةالخارجية المتداخلة Intra trade Industry والتى أصبحت ظاهرة مميزة تتيح المزيد من التبادل التجارى، وتقوى من الروابط فيما بين الصناعات المختلفة ، والتى تضمن تصريف جزء لابأس به من الانتاج وتشغيل الطاقات القائمة بالسوق .

٣- ان قواعد العمل مع الأقتصاد العالمى الجديد تستلزم وضع أطار عام على المستوى القومى للتكيف مع هذه الأوضاع الجديدة ولا ينبغى الاعتماد على التسهيلات أو الأمتيازات الوقتيه التى أتاحها هذا النظام ، خاصة وان قدرتنا التنافسية يمكن تحقيقها اذا ما أحسن توجيه واستغلال الموارد المتاحة وفقا لهذه القواعد .

رابعا : فيما يتعلق بقطاع البترول :

١- أهمية وضرورة تحقيق التكامل الرأسى للصناعات البترولية والغازية وخلق طاقة كبيرة لتصدير هذه المنتجات فى الاسواق العالمية .

٢- ضرورة تنويع مصادر الانتاج والدخل وتقليل الاعتماد على الصادرات البترولية وذلك لتحقيق تكامل أفقى بين قطاع البترول المتكامل رأسا وبين قطاعات الاقتصاد المصرى .

٣- تنمية الموارد الهيدروكاربونية والمعدنية لمصر واستغلالها بما يؤدى الى زيادة القيمة المضافة لهذه الموارد .

٤- البدء فى تنفيذ برامج متكاملة للتصنيع والتحديث المعتمدة على المنتجات البتروكيماوية والصناعية وشراء التجهيزات الحديثة باستخدام عائد الزيت الخام فى التمويل لاحداث تغيير حاسم فى البيئة الأقتصادية للبلاد .

• وسائل تحقيق هذه السياسة :

أ - استخدام البترول والغاز اطبيعى كمادة أولية وكمصدر للطاقة لتنمية قطاعات الانتاج السلعى داخل حدود الدولة .

ب -استخدام عائد الصادرات البترولية على نطاق كثيف كمصدر لتكوين رأس المال والاستثمار فى مشروعات البنية الأساسية وتطوير القطاعات الأنتاجية السلعية فى البتروكيماويات والزراعة والصناعات التحويلية الأخرى بما يخدم الطاقات التصديرية .

ج - تشجيع الاستثمارات الأجنبية والخاصة ودعمها مع قيام الدولة بالاستثمار المباشر فى قطاعات الانتاج فى الصناعات الأساسية نظرا لأهميتها للأقتصاد القومى .

د - دعم أنشطةالتسويق العالمية لزيادة القدرة التنافسية لصادرات مصر وتنميتها .

وعلى هذا نقترح سياسة تفضيل "**التسييل البترولى**" أى تسييل الاحتياطى البترولى واستخدام العائد المتولد من تصدير الانتاج البترولى ، أى تحقيق التكامل الرأسى لقطاع البترول والغاز الطبيعى فى الصناعات اللاحقة *Downstream Industries* داخل حدود الدولة سواء عن طريق الملكية الوطنية الخالصة لرؤوس الأموال المستثمرة أو عن طريق المشاركة مع رأس المال الأجنبى .

ويمكن تنفيذ هذه السياسة من خلال التكامل فى قطاع التكرير للبترول وذلك بهدف الارتفاع بنسبة ما يتم تصديره فى شكل منتجات مكررة الى الأسواق العالمية . وتحقق هذه السياسة عدة أهداف أهمها تخفيف الضغوط الناجمة عن المنافسة الشديدة فى السوق العالمية للبترول الخام . كما تمكن هذه السياسة مصر من الحصول على القيم المضافة المتولدة من عمليات التكرير ، هذا خلافا لتأمين الأحتياجات الداخلية للاقتصاد المصرى من المنتجات المكررة . وبالتالى تخفيف العبء على فاتورة الواردات من هذه المنتجات .

كما يمكن تنفيذ هذه السياسة بدمج قطاع الغاز الطبيعى فى الصناعات اللاحقة وتدعيم قطاع الصناعات البتروكيمائية الأساسية ومحاولة تحقيق التكامل فى مرحلة الصناعات النهائية .

خامسا : فيما يتعلق بالتكتلات الدولية :

١ـ مراجعة الاطار التشريعى والمؤسسى للاقتصاد المصرى بما يخدم ويدعم المقدرة التنافسية على الساحة المحلية والدولية .

٢ـ زيادة كفاءة استخدام أدوات التجارة الخارجية بما يتلائم والتطورات الدولية لمواجهة التكتلات الاقتصادية من ناحية ، واتفاقية أورجواى من ناحية أخرى .

٣ـ تحسين جودة المنتجات المصرية وتكوين علامة تجارية مصرية لخلق لدى المستهلك المصرى والمساعدة فى تسويق المنتجات المصرية فى الخارج .

٤ـ التوسع فى اقامة المشروعات العربية المشتركة وذلك فى القطاعات الاقتصادية بما يخدم ويدعم المقدرة التنافسية للاقتصاد المصرى والعربى .

٥ـ العمل على تقليل ثم الغاء كافة القيود التى تحول دون زيادة صادرات مصر من السلع الزراعية لدول الاتحاد الأوروبى .

٦ـ محاولة النفاذ الى أسواق التكتلات الدولية من خلال تجارة العمليات الانتاجية ، بالمشاركة فى انتاج أجزاء من السلع بما يضمن تسويق هذه الأجزاء ، وزيادة المقدرة التنافسية للاقتصاد المصرى .

٧ـ ضرورة تشجيع وتنمية العلاقات الاقتصادية بين مصر والدول الأخرى خارج التكتلات ، سواء فى أفريقيا أو آسيا ، بالاضافة الى الدول الاسلامية .

٨ـ اقامة كيان اقتصادى عربى يزيد من المقدرة التنافسية بين الدول العربية من ناحية ، وبينها وبين التكتلات الدولية من ناحية أخرى ، وبالتالى أمكانية المشاركة فى النظام التجارى الدولى بقوة تنافسية أكبر .

سادسا : فيما يتعلق بالزراعة :

١ـ الحاجة الى تحسين قدرات مصر التنافسية فى مجال الصادرات الزراعية التى سجلت نموا مطردا خلال الفترة السابقة وذلك لضمان استمرارية هذه القدرة وذلك عن طريق زيادة أنتاج هذه السلع داخليا وأحداث فائض بها .

٢ـ الحاجة الى انتهاج أستراتيجيات تسويقية طويلة الأجل لغزو الأسواق الخارجية مع الاهتمام بجودة الصادرات المصرية وتغليفها وانتهاج السياسات السعرية والتسويقية الداخلية التى تساعد على غزو منتجاتنا للأسواق الخارجية .

٣ـ الحاجة الى زيادة الانتاج والانتاجية بالنسبة للمحاصيل الزراعية التى يتم استيرادها وذلك لمحاولة تحقيق الاكتفاء الذاتى وخاصة من المحاصيل الرئيسية مثل القمح والسكر والزيوت النباتية ، وذلك لتخفيض الواردات وتخفيف عبء ميزان المدفوعات .

٤ـ ضرورة الاهتمام بالتوسع الرأسى فى قطاع الزراعة من خلال زيادة معدلات الاستثمار والتطور التكنولوجى فى برامج النهوض بالأنتاجية الزراعية وخاصة أن الدلائل تشير الى دخول الزراعة المصرية مرحلة الانتاج الاقتصادى بما يتضمنه من أمكانية زيادة الناتج الزراعى الكلى بأضافة المزيد من الاستثمارات والتكنولوجيا المتطورة وذلك لزيادة الأنتاجية الزراعية لتحقيق زيادة ملموسة تساعد على تحقيق الاكتفاء الذاتى فى مجال سلع الواردات وزيادة فى الصادرات فى مجال السلع التصديرية .

٥ـ ضرورة الأهتمام بالتوسع الأفقى فى قطاع الزراعة من أجل زيادة الانتاج لزيادة الصادرات الزراعية ومحاولة تحقيق الأكتفاء الذاتى فى المحاصيل الاستراتيجية مثل القمح ومحاصيل الزيوت النباتية التى تواجه مصر فيها مشكلة كبرى خاصة بعد اتفاق الزراعة الأخير فى دورة أورجواى .

٦ـ ضرورة الاهتمام بتقليل فاقد المياه وتوجيهه الى مشروعات استصلاح الأراضى الصحراوية وذلك عن طريق عمل مشروع تخزينى لحجز المياه التى تذهب الى البحر الابيض المتوسط ، وعن طريق أستخدام الأساليب التكنولوجية للتحكم فى المقننات المائية .

٧ـ أتخاذ الأجراءات والسياسات الكفيلة بأصلاح الأنحرافات التى تحدث فى القطاع الزراعى بسبب تحرير الزراعة وتطبيق برامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى وذلك عن طريق تدخل الحكومة كموجه لهذه الأختلالات وذلك لدفع القطاع الزراعى الى الاتجاه الصحيح .

سابعا : فيما يتعلق بالصادرات من المنسوجات الملابس الجاهزة

١ ـ إعادة هيكلة شركات القطاع العام فى ضوء برنامج الإصلاح الإقتصادى الذى تنفذه الدولة وذلك بتحويل ملكية الشركات الصغيرة منها الى الملكية الخاصة . وفى نفس الوقت من الممكن الإبقاء على الشركات الكبيرة منها تحت إدارة إقتصادية سليمة لقطاع الأعمال ، أو تحويلها الى شركات مساهمة ، خاصة أن شركات القطاع العام تصدر أكثر من ٨٠٪ من منتجات الغزل والمنسوجات . وهنا أيضاً يمكن لهذه الشركات أن تقوم بدور إمداد شركات القطاع الخاص بالمدخلات من الغزل والمنسوجات .

٢ ـ إن تشجيع الإستثمار المحلى الخاص والإستثمار الأجنبى على الدخول فى مجال إنتاج الملابس الجاهزة وغيرها من المنتجات قد يحقق قدرة تنافسية لهذه الصناعة . ويأتى هذا من أن شركات القطاع الخاص قد تمكنت من زيادة الصادرات من الملابس الجاهزة والسجاد ، وذلك من خلال مراعاتها للتطور التكنولوجى وأذواق المستهلكين الأجانب .

٣ ـ تطوير أساليب الفن الإنتاجى وإدخال التكنولوجيا المتطورة والتى سبقتنا اليها الدول الأخرى فى هذا القطاع مثل دول جنوب شرق أسيا ، مما حقق لهم قدرة تنافسية فى صادرات هذه الصناعة . وقد تحققت هذه القدرة من خلال تكاليف إنتاج منخفضة ومستويات جودة عالية .

٤ ـ لابد من الأخذ بمواصفات الجودة الشاملة فى صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة . ويجب أيضاً رفع كفاءة العاملين من خلال البرامج التدريبية الملائمة لذلك .

ثامنا : وفيما يتعلق بتخفيض قيمة العملة :

وفى ضوء التساؤلات المرتبطة بالمحاور الثلاث التى يدور حولها الجدل وهى : التخفيض ، واحتياطيات البنك المركزى وسياساته التدخلية ، ونظام الصرافة ، تم الاتفاق على التوصيات التالية :

١ ـ لاينبغى رفض فكرة التخفيض كتوجه قبل اجراء دراسة وافية للأثار التى يمكن أن تنجم عن التخفيض على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المعنية وبالذات دعم القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى . ، وفى سبيل ذلك يتعين القيام بالأتى :

أ ـ دراسة أثر التخفيض على الأسعار المحلية كمدخل لاجراء المفاضلة بين الاقدام على التخفيض أم الابقاء على التثبيت . ويحتاج ذلك الى معرفة الأتى :

- قياس مرونة الطلب المحلى على الواردات حسب نوع كل منها ، والطلب الخارجى على صادراتنا التقليدية وغير التقليدية وفقا للقطاعات الانتاجية والخدمية المختلفة .
- التنبؤ بمقدار الاستجابة فى هيكل الانتاج المحلى لمعرفة القدر من السلع القابلة للتصدير والتى سوف يتم تحريرها للسوق الخارجى .
- دراسة ظروف عرض الواردات ومحدداتها ومدى استعداد المنتج والمصدر الأجنبى لتخفيض السعر لتحاشى أثر التخفيض والحفاظ على السوق .

* الضوابط التى تحكم هوامش ربح المستورد والموزع المحلى ومدى واقعية هذه الهوامش فى ضوء فرص السوق التنافسى ، والعمل على زيادة فرص دخول السوق لمستوردين جدد لضمان المنافسة العادلة ، واختفاء الأرباح الاستثنائية ، وأثر ذلك فى الحد من الأثر التضخمى للتخفيض فى حالة الأخذ به .

* حساب الزيادة فى تكلفة الانتاج والمرتبطة بارتفاع أسعار مستلزمات الانتاج المستوردة على أثر التخفيض وتأثيرها على التكلفة الكلية للمنتج ، وهوامش الأرباح السائدة ، وأسعار التصدير اذا كان المنتج يتم تصديره .

ب - يجب أن يتم التعامل مع قضية سعر الصرف فى اطار العلاقة القائمة بين ثلاث متغيرات هى :

* معدل التضخم .
* سعر الصرف .
* معدل الفائدة .

ولهذا تم الإتفاق والتوصية على دراسة أثر دراسة أثر التخفيض فى اطار التغيرات المتوقعة فى المتغيرين الآخرين (التضخم والفائدة) كوسيلة لايجاد التوازن الدائم والمستمر فى قرارات الاستثمار ، وأنماطه بما فيها تفضيل العملة المحلية على العملات الأجنبية ، وبالتالى قد يكون التخفيض أداة لتحاشى آثار غير مواتية أو تصرف طبيعى لضمان استمرار علاقة منسقة بين المتغيرات الثلاث .

٢- لايجب التعامل مع قضية سعر الصرف بمعزل عن الاطار العام لبرنامج الاصلاح والذى يعتمد اطاره النظرى على فرض جوهرى مؤداة أن حزم السياسات المطبقة سوف تقود فى نهاية المطاف الى :

* زيادة الصادرات .
* جذب المزيد من الاستثمارات الخاصة (وبالذات الأجنبية) ومن هنا قد يكون التخفيض خطوة ضرورية لاستكمال أثر الخطوات الأخرى التى تحويها حزم السياسة المطبقة ، وقد يكون أداة لاحداث التأثير المرغوب فى عدد من المتغيرات غير التقليدية التى تحتاج اليها مرحلة التهيؤ للانطلاق ، وفى مقدمتها أن التخفيض يعد :
* أداة للحد من ظاهرة هروب رأس المال .
* أداة لتحفيز الاستثمار الأجنبى المباشر .

• أداة للحيلولة دون عودة ظاهرة الدولرة مرة أخرى .

• أداة لتشجيع تحويلات المصريين فى الخارج .

• أداة لتشجيع أعادة استثمار أرباح المشروعات

• أداة للجذب السياحى بسبب ارتفاع مرونة الطلب السعرية فى هذا القطاع .

٣ـ عدم اغفال فكرة وجود سيناريو بديل عن التخفيض فى الأجل المتوسط كمدخل للتفاوض مع الصندوق ، وفى هذا يقترح أن يكون هذا المدخل من خلال التأكيد على الآتى :

• ضبط ايقاع معدل التضخم والسيطرة عليه حاليا .

• الآثار الواضحة لحزم السياسات الأخرى على جذب الاستثمار وتشجيع الصادرات .

• ترشيد الاطار التنظيمى لسوق الصرف الأجنبى ، واستكمال مقومات استمرار نجاحه مع اعادة النظر فى كفاءة نظام الصرافة . اذا قد يكون فى رفع كفاءة الأطراف العاملة فى السوق واعمال آلياته بالكفاءة والفعالية المطلوبة ما من شأنه احداث التقلبات المسموح بها فى سعر الصرف .مع التأكيد على أهمية وجود جهاز لتوفير التغطية Hedging لعمليات السوق حيث أن الوجود قد يكون مدعاة لصرف النظر عن التخفيض ، لذلك ينبغى السماح بقيام عمليات السوق الآجلة من خلال المؤسسات المالية العاملة فى السوق وربط ذلك بعمليات السوق الآجلة دوليا .

٤ـ اقترح أهمية وضرورة الأخذ بمنهج السماح بتقلبات مرسومة فى سعر الصرف ـ كسناريو بديل ـ كما نرى أن يكون مثل هذه التقلبات فى حدود ـ+١٠٪ ، ويكون الأساس لفلسفة تدخل البنك المركزى فى سوق الصرف باستخدام ما هو متوافر لديه من احتياطيات ، ولايعنى ذلك ارتفاع السعر بهذه النسبة مرة واحدة ، بل قد ينخفض ويرتفع بنسب ليس بالضرورة أن تكون ١٠٪ ، كما أن تدخل البنك المركزى قد يكون عند مستويات أقل من -+١٠٪ من الناحية العملية .

٥ـ العمل على تعظيم العائد من توظيف ما لدى البنك المركزى من احتياطيات بالصورة التى تتوافق مع أهداف التدخل فى سوق الصرف ، وفى نفس الوقت الاستفادة القصوى من فرص الاستثمار المالى ، وغير المالى .

٦ـ عدم اغفال أثر التغيرات غير المواتية فى المتغيرات الثلاث (معدل الفائدة ، معدل التضخم، سعر الصرف) بالنسبة للأفراد والمستثمرين على مصداقية السياسات الحكومية ، وخاصة بعد خفض معدل الفائدة أخيرا .

تاسعا : فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبى :

• تم تقديم العديد من التوصيات التى يتعين العمل على الاهتمام بها كمدخل للتعامل مع الاستثمار الاجنبى الذى يؤدى الى زيادة الصادرات ، ورفع الكفاءة ، وتنمية المهارات ، وتحسين الجودة.

ومن هذه التوصيات نقدم الآتى :

• العمل على تحقيق وتوفير متطلبات تحقيق الكفاءة فى مجال قيام مشاركات محلية ـ أجنبية ، ومن هذه المتطلبات ما يعد هدفا وجزءا من حزمة سياسات برنامج الاصلاح التى يتم تحقيقها الآن ، ومنها ما هو مطلوب العمل على توفيره .

• ضرورة وضوح التوجه السياسى العام حيال قضية الاستثمار الأجنبى المباشر .

• الاسراع باتخاذ الاجراءات التى تكفل دعم الاعتبارات التقليدية وغير التقليدية لجذب الاستثمار المباشر ومنها :

ـ توحيد قوانين الاستثمار .

ـ دعم مؤسسات ضمانات الاستثمار .

ـ بلورة خريطة استثمارية توضح فرص الاستثمار المتاحة على أساس توزيع اقليمى وفقا لاحتياجات كل نشاط .

• تبسيط نظم المعاملة الضريبية ، وشفافيتها ووضوح الاعفاءات والمزايا .

• تطوير أساليب فض المنازعات من حيث المرونة والسرعة .

• اعتبار خاص يجب أن يعطى لظاهرتى "**أساليب فض المنازعات**" و "**المعاملة الضريبية**" ، فقد أثبتت التجربة أن هذين العنصرين لهما دورهما البارز فى التأثير على تدفقات الاستثمارات الأجنبية سلبا أو ايجابا .

• استخدام أسلوب التخطيط التأشيرى كأداة لتوجيه الاستثمارات الأجنبية الى الصناعات التى من شأنها دعم القدرة التنافسية . والأدوات التى تستخدم فى هذا الاسلوب قد تكون تقليدية (مزايا واعفاءات) أو غير تقليدية (مناطق حرة قطاع خاص مثل هونج كونج ، مزايا ، افصاح، معلومات ، احتكارات تقليدية ، سعر صرف ، أسواق المال ، غيرها) .

عاشرا فيما يتعلق بسوق المال :

١ـ الافصاح عن الهدف من تطوير السوق وهل هو لدعم وبناء هيكل اقتصادى أم سوق مالى.

٢ـ الفصل فى التطوير بين ثلاث أبعاد هامة هى :

أ ـ عملية التخصيصية وما يرتبط بها من طرح أدوات مالية جديدة وهى فى حد ذاتها لاتعنى بالضرورة استثمارا جديدا .

ب ـ الطرح الجديد المرتبط بكيانات اقتصادية جديدة وفرص استثمار جديدة .

ج ـ عمليات التداول فى السوق الثانوية .

٣ـ الأخذ فى الاعتبار ان عملية بناء سوق مال كفء وفعال يحتاج لقوى فاعلة فى السوق يأتى فى مقدمتها الكيانات الاقتصادية الكبيرة ممثلة فى الشركات المساهمة الضخمة والتى قد يصعب وجودها على أساس الانتاج للسوق المحلى . وهو الأمر الذى يطرح من جديد دور الاستثمار الأجنبى فى دعم السوق .

٤ـ أعادة النظر فى قانون سوق رأس المال وربطه بقوانين الاستثمار والتأكيد على دعم أجهزة الوساطة وفقا لمتطلبات المرحلة الحالية .

٥ـ صياغة الاطار التنظيمى الذى يكفل تنمية وتنويع الأدوات المالية المطروحة فى السوق ووضع الضوابط .

٦ـ العمل على توفير مقومات تحقيق الكفاءة فى سوق المال كمدخل لتوفير مقومات دعم القدرة التنافسية فى أداء الوحدات الاقتصادية ويتطلب ذلك توفير ثلاث أنواع من الكفاءة وهى :

أ ـ كفاءة تخصيص الأموال .

ب ـ كفاءة التشغيل وأعمال أجهزة الوساطة وهوامش المعاملات .

ج ـ كفاءة المعلومات .

٧ـ الاهتمام بتطوير وتقديم أسواق جديدة بأدوات مالية جديدة مثل أسواق الرهون وصناديق المعاشات والتأمينات .

٨ـ الاهتمام بتوفير قاعدة معلومات قومية وربطها بشبكات المعلومات العالمية .

٩ـ اصلاح النظام المحاسبى والأخذ بنظم التكاليف والزام الشركات بالافصاح المالى .

١٠ ـ خلق وتنظيم أسواق للتغطية لتوفير الضمانات للمتعاملين بأعتبار أن وجود هذه الخدمات يسهم فى تشجيع المتعاملين وجذب المستثمر متجنب الخطر الى دائرة التعامل فى أسواق المال.

١١ـ تطوير أدوات أسواق الدين الحكومى وربطها بأحتياجات الدولة المالية ومستقبل عجز الموازنة .

خاتمة

وفى النهاية نأمل أن نكون قد حالفنا التوفيق فى القاء الضوء على ركن هام عن أركان دعم القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى الا وهو قطاع التجارة الخارجية ، راجين أن يكون ما طرح من أراء واستقر عليه الرأى من توصيات هو خطوة أولية لانطلاق الاقتصاد المصرى وبما يزيد من فاعليته لدفع النمو الاقتصادى ، وهو ما ننشده جميعا ، وتسعى الادارة الأقتصادية والسياسية الى تحقيقه .

والله ولى التوفيق